أشاد بنتائجها خاصة في مجالي الأمن السيبراني والشراكة الاستثمارية

جوهر: زيارة سمو ولي العهد للمملكة المتحدة توطد علاقات الصداقة الكويتية – البريطانية

أدعو للاستفادة المثلى من الاتفاقيات الجديدة بالتزامن مع تفعيل القائمة

حسن جوهر

أشاد النائب د. حسن جوهر بمؤشرات نتائج زيارة سمو ولي العهد إلى المملكة المتحدة وما تم التوقيع عليه من اتفاقيات مع الجانب البريطاني خاصة في مجالي الأمن السيبراني والشراكة الاستثمارية.

وأكد جوهر في بيان صحفي أهمية الزيارة في توطيد علاقات الصداقة الكويتية – البريطانية وتعزيز الروابط الاستراتيجية المتجذرة بين البلدين، داعياً إلى الاستفادة المثلى من الاتفاقيات الجديدة بالتزامن مع تفعيل الاتفاقيات القائمة بما يعود بالنفع على كلا البلدين وتحقيق رؤية الكويت "2035".

وأوضح انه على صعيد الأمن السيبراني، فقد تعهدت الحكومة بإطلاق منظومة شاملة للأمن السيبراني خلال السنة الأولى من عمر برنامجها، وهذا الأمر محل اهتمام عام ومن المؤسسة التشريعية التي ترى وجود حاجة ماسة في رسم وتطبيق منهجية متكاملة لحماية ومراقبة الأصول والبنى التحتية والمعلومات الوطنية والشبكة المعلوماتية في دولة الكويت وتضمن حماية استخدام الفضاء الإلكتروني من الاختراقات والجرائم الإلكترونية.

وشدد على ضرورة أن يكون ما وقعته دولة الكويت يوم أمس من إعلان نوايا للتعاون في مجال الأمن السيبراني مع المملكة المتحدة حول إنشاء مركز الكويت الوطني للأمن السيبراني رافداً مكملاً لتطبيق القانون رقم "78" لسنة 2018 بالموافقة على مذكرة التفاهم حول الأمن السيبراني بين البلدين.

وأشار إلى وجود غطاء تشريعي نافذ يسمح للحكومة البريطانية بتقديم قائمة بالشركات البريطانية وفق المعايير التي تحددها الحكومة الكويتية لاختيار أفضل العروض من بين المتقدمين لتنفيذ البرنامج الوطني للأمن السيبراني.

وقال جوهر فيما يخص الشراكة الاستثمارية، إن تفعيل ما ورد في برنامج عمل الحكومة بشأن استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بدأ أمس بدعوة الجانب البريطاني إلى استكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة في الاقتصاد الكويتي، مؤكداً

تفعيل ما ورد في برنامج عمل الحكومة بشأن استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بدأ بدعوة الجانب البريطاني

أنه هدف استراتيجي يجب أن يواكبه إعادة رسم الحكومة سياستها الاستثمارية عبر توطين جزء من الاستثمارات السيادية الكويتية داخل الدولة.

وأكد على أهمية بناء شراكات استراتيجية مع أفضل الشركات العالمية من أجل توفير فرص عمل حقيقية للشباب الكويتي واستدامة التنوع في الدخل الوطني للدولة من الإيرادات غير النفطية والعمل على تنميتها بما يكفل على المدى المنظور إصلاح هيكلية الميزانية العامة للدولة المعتمدة بشكل مفرط على المصدر الوحيد من الإيرادات النفطية الخام.

بشرط أن تكون إقامة الأولاد في البلاد

الرثعان: منح علاوة الأولاد للكويتية المتزوجة من غيركويتي

متعب الرثعان

أعلن النائب متعب الرثعان العنزي عن تقدمه باقتراح بقانون بشأن منح علاوة اجتماعية للمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي ، جاء في نصه:

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم بالقانون رقم "15" لسنة 19979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،

وعلى المرسوم بالقانون رقم "14" لسنة 1992 بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة المعدل بالقانون رقم 23 لسنة 1993،

وعلى القانون رقم "19" لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية والمعدل بالقانون رقم 32 لسنة 2003،

وعلى القانون رقم 12 لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

"المادة الأولى"

" تُمنح المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي ولها منه أولاد علاوة اجتماعية عن أولادها ، إذا كانت تعمل في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو كانت من مستحقي المساعدات العامة ، بشرط أن تكون إقامة الأولاد في دولة الكويت " .

"المادة الثانية"

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

"المادة الثالثة"

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاء في المذكرة الإيضاحية إنه وفقا للباب الثاني من الدستور والمعنون بـ " المقومات الاساسية للمجتمع الكويتي " نصت المادة التاسعة منه على أن " الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها ويقوي أواصرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة " ، وعليه فقد أسند الدستور الكويتي إلى الدولة دعم الأسرة وتقوية أواصرها وحمايتها من الضياع، ومن هذا النهج يتبين حرص الدستور على إقرار الحقوق للمواطنين ودعم سبل العيش الكريم.

وتقديراً للظروف الخاصة لبعض المواطنين ومنهم المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي ولها منه أولاد وتعمل في الدولة سواء في القطاع الحكومي أو الخاص أو كانت تتلقى مساعدات عامة، تم تقديم هذا الاقتراح بقانون الذي ينص على منحهن علاوة اجتماعية عن أولادهن .

ومن الثابت أنه لا يجوز الجمع بين هذه العلاوة ومثيلاتها إذا كان الزوج في أي من الحالتين يحصل عليها في إطار وظيفته أو عمله في القطاع الخاص.

حمدان العازمي يسأل العوضي عن عدد الأطباء والصيادلة الكويتيين في مركز الصحة النفسية

حمدان العازمي

وجه النائب حمدان العازمي سؤالا إلى وزير الصحة عن القواعد المنظمة لعمل اللجان في مركز الكويت للصحة النفسية، واستفسر عن الوظائف الإشرافية في المركز وما إذا كان هناك أشخاص غير كويتيين يشغلون مناصب إشرافية.

وقال في مقدمة السؤال: يعد مركز الكويت للصحة النفسية هو المركز الوحيد المتخصص في هذا النوع من المرض الذي أثير حوله اللغط أخيراً خاصة فيما يتعلق باستخدامه كمخرج للعديد من الجناة في كثير من الجنايات ومنها قضايا تمس الرأي العام، وهو الأمر الذي يتطلب وجود كوادر كويتية متخصصة في هذا المركز، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- كم عدد الأطباء والصيادلة والتمريض والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين الكويتيين في مركز الكويت للصحة النفسية، وكم عدد غير الكويتيين؟ وكم عدد الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين المسجلين بالعيادات المسائية؟"

كما طلب العازمي تزويده بالهيكل الإداري للمركز، مستفسراً عما إذا كان هناك شواغر في المناصب الإشرافية، وطالباً إفادته بالسيرة الذاتية متضمنة التدرج الوظيفي وعدد سنوات خبرة كل إشرافي بالمركز.

وسأل: «هل يشغل غير كويتي أي وظيفة إشرافية بالمركز؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى إفادتي بأسباب شغله الوظيفة والسند القانوني لذلك، وهل يوجد أطباء كويتيون في القسم الذي يشغله مع تزويدي بالسيرة الذاتية وسنوات الخبرة لكل منهم إن وجد».

وأضاف: «ما استراتيجيات وزارة الصحة فيما يخص قطاع الصحة النفسية للسنوات الخمس المقبلة؟ ما الأماكن التي تقدم فيها خدمات الصحة النفسية خارج مركز الكويت للصحة النفسية كعيادات في المستشفيات أو المراكز الصحية والعيادات الخاصة مع توضيح آليات الرقابة وضبط الجودة الممارسة تجاهها؟ وما القواعد المنظمة لعمل لجان مركز الكويت للصحة النفسية التي تبت في أي توصيات طبية ترفع للقضاء او الجهات الحكومية؟».

معرفي لأحمد الفهد: ما عدد المعينين على بند التعيين والعقود والمكافآت في «الدفاع»؟

داوود معرفي

وجه النائب داوود معرفي سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع حول عدد المعينين على بند التعيين والعقود والمكافآت في الوزارة.

وقال: "تماشياً مع الدور الفعال الذي تقوم به الحكومة ومجلس الأمة من تشريعات خاصة بتكويت الوظائف، وحرصا على تطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين لايجاد فرص عمل للخريجين وأيضا لإيضاح آلية العمل داخل الوزارات لكي تحظى بالشفافية والتوازن الوظيفي. لذا يرجى افادتي وتزويدي بعدد المعينين على بند التعيين والعقود والمكافآت في الوزارة " كويتيين، أبناء كويتيات، غير محددي الجنسية، وافدين" كلاً على حدة؟ وما هو الاحتياج الفعلي من الموظفين داخل الوزارة؟ وما هو الاحتياج الفعلي من أعداد الموظفين الكويتين داخل الوزراة؟"

وأضاف: "كم عدد الخريجين الذي تم تعيينهم خلال عام 2020 حتى 2023؟ وما هي تخصصاتهم؟ وهل هناك خطة احتياج سنوية للخريجين الجدد لتعيينهم؟ وهل هناك وظائف إشرافية تم الإعلان عنها أو لم يتم الإعلان عنها شاغرة داخل الوزارة؟ إذا كانت الإجابة بنعم. ما هي تلك الوظائف؟ وكم عدد المستشارين الكويتيين وغير الكويتيين بمكتب الوزير ومكاتب الوكلاء المساعدين وغيرهم مع ذكر جنسياتهم؟"

المطر لنقل «الأدلة الجنائية» إلى «العدل»

قدم النائب الدكتور حمد المطر اقتراحا برغبة لنقل تبعية الإدارة العامة للأدلة الجنائية من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل.

وقال المطر «يشمل علم الأدلة الجنائية الجوانب العلمية والتقنية المتبعة بأسلوب علمي لجمع الأدلة وفحص المعلومات التي تقود إلى معرفة أسباب وقوع الحادثة ويبحث علم الأدلة الجنائية بصفة عامة في طبيعة الدليل الجنائي أياً كان مصدره أو نوعه، حيث يتعين على المختصين رفع وحفظ وتخزين وتحليل أي دليل جنائي من مسرح الجريمة بالطريقة العلمية الصحيحة دون تخريب أو إتلاف لضمان صحة النتائج والاستنتاجات المطلوبة. وبحث الأدلة مختبريًا باستخدام أجهزة وآلات المختبر المختلفة، كما يمكن أن يطلب متخصصي الأدلة الجنائية كشهود خبراء في المحكمة في القضايا سواء الجنائية أو المدنية لتوضيح مجريات القضية وبالتالي المساهمة في تكوين عقيدة المحكمة الأمر الذي يترتب عليه وجوب منح الإدارة العامة للأدلة الجنائية مزيداً من الاستقلالية والحصانة في عملها وجعل تبعيتها مباشرة لوزارة العدل أسوة بالإدارة العامة للخبراء».

الويزري للبراك: كم نسبة الفائدة التي يتقاضاها «المركزي» ومعدل التغيير فيها منذ 1992 حتى الآن؟

شعيب الويزري

وجّه النائب شعيب الويزري 4 أسئلة إلى وزير المالية بالوكالة، ونصت الأسئلة الأربعة التي قدمها إلى وزير المالية بالوكالة على ما يلي: السؤال الأول

بناء على قانون النقد وبنك الكويتي المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، فإن بنك الكويت المركزي يتقاضى فائدة من البنوك مقابل عمليات التمويل التي يقوم بها. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كم نسبة الفائدة التي يتقاضاها بنك الكويت المركزي ونسبة التغيير فيها منذ عام 1992 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

2 – كم يبلغ إجمالي المبالغ التي حصل عليها بنك الكويت المركزي من تلك الفوائد منذ عام 1992 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

3 – هل يحتفظ بنك الكويت المركزي بتلك الفوائد المتحصلة أم يتم توريدها إلى خزينة الدولة أو لجهة أخرى؟ يرجى تزويدي بجميع المستندات والأوراق المتعلقة بالإجابة عن هذا السؤال.

4 – هل سدد بنك الكويت المركزي أي ديون معدومة أو أقساط غير محصلة لأي من عملاء البنوك؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فما السند القانوني لذلك؟

5 – في حال مغادرة عملاء البنوك المحلية من الإخوة الوافدين الكويت دون أن يسددوا قروضهم أو التزاماتهم المالية تجاه البنوك المحلية هل سدد بنك الكويت المركزي أيا من تلك المديونيات؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فما السند القانوني لذلك؟

6 – ما نسبة الفوائد التي تتقاضاها البنوك منذ 1/1/2022 حتى تاريخ ورود السؤال؟ وما أسباب رفع نسبة الفائدة؟

السؤال الثاني

تقع على عائق المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مسؤولية كبيرة جدا لتحقيق الهدف المنشود من إنشائها، ومنها ضمان العيش الكريم للمتقاعدين والمتقاعدات، ومن أجل استدامة أصولها المالية "التي تعتمد على المبالغ المدفوعة من الدولة واشتراكات المؤمن عليهم"، ولأجل ذلك تقوم باستثمار جزء كبير من هذه الأموال لتحقيق أقصى عوائد تعود بالنفع على هذه المؤسسة، ثم المشتركين، وتعود أيضا بالنفع على المال العام. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1 – ما أسماء الشركات المحلية والعالمية التي قامت المؤسسة بالاستثمار فيها خلال السنوات العشر الأخيرة؟ متضمنا قيمة الاستثمار ومدته واسم الشركات التي تم الاستثمار فيها أو شراؤها بالكامل أو تملك جزء منها أو الشركات والملكيات التي تم التخارج منها، مع بيان اسم الشركات المحلية والعالمية وقيمة الاستثمار أو الشراء، وأسماء ملاك هذه الشركات وكبار مساهميها الذين تزيد مساهمتهم على 5% من أصول تلك الشركات.

2 – كشف تفصيلي عن الأرباح والخسائر أوالتخارج في تلك الشركات المحلية والعالمية.

3 – كشف تفصيلي عن جميع العمليات المالية للمؤسسة لدى البنوك المحلية وفروعها في الخارج والبنوك العالمية "إيداع – سحب – تحويل" خلال السنوات الخمس الأخيرة.

4 – هل جرى إلغاء أو إغلاق أي حساب بنكي يخص المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال السنوات العشر الأخيرة لدى أي بنك من البنوك المحلية أو فروعها في الخارج او البنوك العالمية؟ مع تزويدي بكشف تفصيلي يتضمن اسم البنك وفروعه والدولة والتواريخ المتعلقة بفتح أو إغلاق هذه الحسابات، مع قيمة المبلغ وتاريخ فتح الحسابات أو إغلاقها؟

السؤال الثالث

بالإشارة إلى القانون رقم "32" لسنة 1968 بشأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وبصفتكم الوزير المشرف على أعمال بنك الكويت المركزي. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: